The Chairman

رئيس مجلس الادارة

تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014

يسرني، بالنيابة عن مجلس إدارة البنك العربي المتحد، أن أقدم لكم تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

في ظل ما يشهده السوق من ظروف صعبة، واصل الإنتعاش الإقتصادي نموه مدعوماً بحركة الاقتراض المستمرة لتمويل أنشطة القطاع العام في أبو ظبي بشكل خاص، والنمو القوي في القطاع الخاص الأكثر تنوعاً في دبي وتحديداً في القطاعات الرئيسية للتجارة والمواصلات والسياحة.

على خلفية تحسن البيئة الإقتصادية، تمكن البنك العربي المتحد بفضل أدائه القوي من جني الفوائد بواسطة نموذج الأعمال القائم على تركيز أنشطته المصرفية داخل الإمارات المتحدة العربية ما أتاح للبنك تحقيق نتائج مالية قياسية في العام 2014، حيث بلغ صافي الأرباح عن الفترة المذكورة 605 مليون درهم، بزيادة وقدرها 10% مقارنةً مع العام 2013. كما حققت الأرباح التشغيلية، قبل خصم المخصصات، زيادة بنسبة 36% وقدرها 979 مليون درهم. وشهدت كافة وحدات الأعمال في البنك نمواً مستداماً في الميزانية العمومية خلال فترة الاثنى عشر شهر الماضية. وارتفعت القروض والسلفيات للعملاء بنسبة 17% لتصل الى 17.9 مليار درهم في حين حققت ودائع العملاء زيادة ملحوظة بنسبة 24% لتصل إلى 18.7 مليار درهم.

وإستمر الأداء الجيد لمحافظ الإئتمان خلال العام 2014 مقارنة مع القطاع المصرفي ككل، في حين حافظنا على مستويات مقبولة ومناسبة لإجمالي التعرضات للمخاطر. وعلى الرغم من إتخاذ البنك خطوات كبيرة تهدف إلى تعزيز محافظ الموجودات في السنوات السابقة، فسيبقى التركيز الأساسي على تحسين الميزانية من أجل تحقيق العوائد المستدامة وذلك في ظل النمو المتواصل الذي يحققه البنك. وعليه سنواصل مراجعة تقنيات إدارة المخاطر وتحسينها تماشياً مع أفضل الممارسات.

وبفضل الدعم والإرشاد الذي نلقاه من البنك التجاري القطري من منطلق الشراكة الإستراتيجية بين البنكين، نتبع حالياً نموذجاً مبسّطاً للأعمال نسعى من خلاله لأن نصبح البنك الأفضل لعملائنا من الأفراد والشركات، وللمساهمة في تحقيق إزدهار دولة الإمارات العربية المتحدة وتقديم القيمة الفعالة للمساهمين.

ونتيجة لذلك، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على النحو التالي، وذلك مع مراعاة الحصول على الموافقة المسبقة للمصرف المركزي:

	ألف درهم
الرصيد الافتتاحي للأرباح غير الموزعة كما في 1 يناير	**737,494**
أرباح السنة	605,408
المحول من احتياطي إعادة التقييم	2,659
أرباح موزعة في العام 2013	(298,920)
الرصيد المتاح للتخصيص	**1,046,641**

التوزيع المقترح من الأرباح	
المحول إلى الاحتياطي الخاص	(60,541)
المحول إلى الاحتياطي القانوني	(60,541)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(10,800)
رصيد الأرباح غير الموزعة في 31 ديسمبر	**914,759**

وعليه بناء على موافقة الجمعية العمومية على اقتراح توزيع الأرباح المعروض عليها، سيرتفع اجمالي حقوق المساهمين الى 2.912 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2014، مقابل 2,482 مليار درهم في نهاية العام 2013. واستناداً إلى ذلك، يقترح مجلس الادارة توزيع ارباح نقدية بنسبة 10% من رأس المال المدفوع عن العام 2015 أي ما يساوي 114,6 مليون درهم مضافاً إليها ما نسبته 20% من رأس المال المدفوع أي ما يساوي 229,2 مليون درهم يتم توزيعها على شكل أسهم منحة، على أن يتم الحصول على الموافقة المسبقة للمصرف المركزي والجمعية العمومية.

في الختام، انتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى مجلس الإدارة حيث ساهم تفانيه وإرشاداته بتحقيق هذا النجاح المتواصل. وأعبر بالنيابة عن مجلس الادارة عن خالص تقديري لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على الدعم غير المحدود الذي تقدمه للقطاع المالي والمصرفي. كما أوّد التشديد على تقديرنا للمصرف المركزي وكافة الهيئات التنظيمية والرقابية التي يخضع لها البنك، على دعمهم المستمر والقيم لنا. ولا يفوتني في النهاية شكر البنك التجاري القطري على توجيهه المتواصل وشراكته الاستراتيجية. وإلى ذلك، فإننا وبإذن الله نتطلع الى تحقيق المزيد من النجاح في العام 2015.

فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي

رئيس مجلس الإدارة

21 يناير 2015